

## هداية المسترشدين

[ 170 ] هناك محصل للبحث عن مسألة التداخل فانه ان علم اجتماع الطبيعتين في مصداق واحد وحصولهما معا في فرد واحد كان ذلك قولاً بالتداخل ولا يصح انكاره ح ممن ينكر اصاله التداخل لقيام الدليل ح على حصول الامرين وان لم يعلم حصولهما في مصداق واحد وعدمه والمفروض خروجه عن موضع البحث إذ لا يصح على القول باصاله التداخل تداخلهما في المقام بمقتضى الاصل حسبما ذكر فلا يبقى مورد للبحث عن التداخل ليصح ورود القولين عليه قلت المنظور بالبحث في مسألة التداخل اجتماع المطلوبين في مصداق واحد والاجتزاء به عنهما وهو فرع اجتماع نفس الطبيعتين وتصادقهما إذ مع مباينتهما لامح لاحتمال الاجتماع ومع احتمالها لامح للحكم به ليحكم بفراغة الذمة عن التكليفين باداءه وما ذكر من ان الحكم بالاجتماع هو مفاد التداخل فلامح اذن لانكاره موهون جدا لوضوح الفرق بين اجتماع المطلوبين في فعل واحد ليقوم في حصول الامتثال مقام الفعلين وحصول الطبيعتين في مصداق واحد والمنكر للتداخل لا يمنع من الثاني وانما يقول بمنع الاول لدعوى فهمه تقييد الطبيعة المطلوبة بكل من الامرين بغير ما تؤدي به الاخر كما في قوله جئني بهاشمي وجئني بعالم فانه مع البناء على عدم التداخل لو اتى بهاشمي عالم لم يحره علمها مع حصول الطبيعتين به قطعاً فمجرد اجتماع الطبيعتين لا يقضى بحصول المطلوبين لاقتضاء كل من الامرين اداء الطبيعة المطلوبة مستقلاً مغاير لما تؤدي به الاخر فيجزى مصداق الاجتماع عن احد الامرين دون كليهما فان قلت لو كان مجرد احتمال المتباين وعدم اجتماع الطبيعتين قاضياً بعدم الحكم بالتداخل لم يثمر المسألة عن كثير من المقامات لقيام الاحتمال المذكور كما في الاغسال ونحوها قلت ان مجرد قيام الاحتمال المذكور غير مانع من التداخل مع قضاء الاطلاق بحصول الطبيعتين في مصداق واحد كما إذا قال اغتسل للجنازة واغتسل للجمعة فانه إذا اتى بغسل واحد للامرين فقد صدق معه حصول الغسل للجنازة والجمعة ولا يمنع منه احتمال المباينة بين الغسلين وعدم اجتماعهما في مصداق فانه مدفوع بظ الاطلاق فتـ الثامن انه إذا تعلق امر ان بالمكلف وكان المط بهما متحدا في الصورة فهل يتوقف اداء المأمور به على تعيين كل من الفعلين بالنية على وجه ينصرف ما ياتي به إلى خصوص احد الفعلين أو يكتفى الاتيان بفعلين على طبق الامرين وجهان والمصحح في ذلك التفصيل حسبما تقرره انـ وتفصيل الكلام في ذلك ان يق ان المطلوبين المتحدين اما ان يكونا متفقين في الحقيقة ليكون المطلوب بالامرين فردان من طبيعة واحدة أو يكونا مختلفين فيها وعلى كل من الوجهين فاما ان يكون انصراف تلك الصورة إلى كل منهما منوطاً بالنية بحيث يكون كل منهما منوطاً بقيد لا يحصل الا مع قصده

كما في دفع المال على وجه الزكوة والخمس واداء ركعتين على انهما فريضة حاضرة أو نافلة أو يكون انصرافه إلى احدهما غير متوقف على ضم قيد وانما يتوقف عليه انصرافه إلى الآخر كما في دفع المال إلى الفقير على وجه العطية ودفعه إليه على وجه الزكوة فان مجرد الدفع إليه من غير اعتبار شئ معه ينصرف إلى العطية المطلقة لحصولها بنفس الدفع من غير حاجة إلى ضم شئ آخر إليه بخلاف كونه زكوة لافتقاره إلى ضم ذلك الاعتبار فعلى الثاني ينصرف الفعل مع الاطلاق إلى ما يحتاج إلى ضم القيد ويكون انصرافه إلى الآخر متوقفا على ضم القيد لا ينصرف إليه من دونه وعلى الاول لا بد في حصول البرائة من التكليفين على انضمام نيته ولوائى بالفعل مط بطل ولم يحتسب من شئ منهما إذا لمفروض توقف حصول كل منهما على ضم النية فمع الاطلاق وعدم الانضمام لا يقع شئ من الخصوصيتين وايضا فاما ان يق بانصرافه اليهما أو إلى احدهما مبهما أو معينا أو لا ينصرف إلى شئ منهما والاول فاسد وكذا الثاني لعدم وقوع المبهم في الخارج ومثله الثالث لبطلان الترجيح بلا مرجح فانحصر الامر في الرابع وهو المطلوب وان كان مطلوبان من طبيعة واحدة فاما ان يكون كل من المطلوبين أو احدهما مقيدا بقيد غير ما اخذ في الآخر أو يكونا مطلقين ليكون مفاد الامرين مفاد الامر باتيان الطبيعة مرتين أو يكون احدهما مط والآخر مقيدا فعلى الاول لا بد من ضم النية إلى كل منهما لينصرف بها إلى ما هو مطلوب الأمر نظرا الى ان الط بكل من الامرين خصوص المقيد ولا يحصل ذلك دون ضم النية بعد اتحادهما في الصورة كما إذا وجب عليه صلوة ركعتين لميت مخصص ووجب عليه صلوة ركعتين آخر بين لميت آخر فلو اتى بفعلين على وجه الاطلاق لم ينصرف إلى شئ من الامرين كيف وقد عرفت في الصورة المتقدمة دوران الامر بين وجوه اربعة لا سبيل إلى ثلاثة منها فيتعين الرابع ومعه ينبغي التكليف ان على حالهما وكذا الحال في الثالث بالنسبة إلى انصرافه إلى المقيد ومع الاطلاق وعدم ملاحظة الخصوصية ينصرف ح إلى جهة الاطلاق نظير ما مر في الصورة المتقدمة واما على الثاني فهل يتوقف اداء كل منهما على ملاحظة خصوص الامر المتعلق به ليتعين الفعل الواقع أو يصح مع الاطلاق ايضا فيحصل امثال الامرين ان اتى به مرتين والاكان امثالا لامر واحد وجهان والذي يقتضيه ظاهر القاعدة في ذلك عدم لزوم التعيين وجواز الاتيان به على وجه لاطلاق إذا المفروض كون الجميع من طبيعة واحدة من غير ان يتقيد بشئ سوى التعدد في الاداء والمفروض ايضا حصول الامر به على حسبما تعلق الامر به فلا بد من حصول الواجب وسقوط التكليف فهو بمنزلة ما إذا تعلق الامر بالاتيان بتلك الطبيعة مرتين على ان يكون كل من المرتين واجبا مستقلا في نظر الأمر إذ لا شك ح في حصول الامتثال بالاتيان بالطبيعة مرتين من غير اعتبار نية التعيين في اداء كل من الفردين بل لا يمكن فيه ذلك لعدم تميز كل من الامرين على الآخر نظرا إلى حصولهما بصيغة واحدة فان قلت انه لما كان التكليف بالفعل هناك بصيغة واحدة كان طريق الامتثال فيه على الوجه المذكور

إذا لمفروض اتحاد صيغة الامر والمقص بكل فعل هو امثال ذلك الامر مضافا إلى ما ذكر من عدم امكن التعيين واما مع تعدد الامرين كما هو المفروض في المقام فلا وجه لذلك لاختلاف التكليفين وامكان ملاحظة كل منهما في اداء الواجب فلا بد من ملاحظته ليتحقق بذلك الغير اداؤه قلت العبرة في المقام بتعدد نفس التكليف والمفروض حصول تكليفين في الصورتين من غير ان يكون الجميع تكليفا واحدا في شئ من الوجهين فلا فرق بين اداء المطلوب بصيغة أو صيغتين فإذا تحقق الامثال في الصورة الاولى فينبغي تحققه في الثانية ايضا وامكان التعيين وعدمه لا يقضى بالفرق ضرورة انه ان امكن صدق الامثال

---